Journal Of the Iraqia University (73-10) August (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

منظمات المجتمع المدني بين القيود السياسية والأزمات التمويلية والتحديات الثقافية

نور جلاوي جبار /طالبة دكتوراه / كلية القانون / جامعة قم

د. مصطفى فضائلي أستاذ القانون الدولي /كلية القانون /جامعة قم

Civil society organizations between political constraints, funding crises, and cultural challenges

Researcher: Noor Chalawi Jabbar
Dr.mostafa Fazaeli
university of Qom
Faculty of law

Abstract

The article reviews the most prominent challenges facing civil society organizations, focusing on three main axes: financial crises that threaten the sustainability of their activities, especially in developing countries; legal and political restrictions on their freedom of action, particularly in authoritarian regimes; and cultural and social barriers that limit society's acceptance of their role, particularly on issues such as women's and minority rights. The article concludes that overcoming these challenges requires a supportive legislative and societal environment that guarantees the independence and effectiveness of these institutions.

الملخص :

تستعرض المقالة أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مركّزة على ثلاثة محاور أساسية: الأزمات المالية التي تهدد استدامة أنشطتها، خاصة في الدول النامية؛ القيود القانونية والسياسية المفروضة على حرية عملها، خصوصًا في الأنظمة الاستبدادية؛ والعوائق الثقافية والاجتماعية التي تحد من تقبّل المجتمع لدورها، لا سيما في قضايا مثل حقوق المرأة والأقليات. وتخلص المقالة إلى أن التغلب على هذه التحديات يتطلب بيئة تشريعية ومجتمعية داعمة تضمن استقلالية وفعالية هذه المؤسسات.

اهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتزايد الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمشاركة المجتمعية. ورغم هذا الدور الحيوي، فإن هذه المؤسسات غالبًا ما تواجه تحديات هيكلية وتشريعية وأمنية تحدّ من قدرتها على تحقيق أهدافها، لا سيّما في البيئات التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي أو ضعف الإطار القانوني كما تكتسب الدراسة أهميتها من قلة الأبحاث المتخصصة التي تناولت واقع هذه المؤسسات من منظور ميداني وتحليلي شامل، خاصة في السياقات العربية. وبما أن المجتمع المدني يُمثل صوت الفئات المهمّشة والوسيط بين المواطن والدولة، فإن فهم التحديات التي تواجهه يُعدّ ضرورة علمية وعملية لتطوير آليات الدعم والتفعيل ومن جهة أخرى، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم توصيات عملية للجهات الحكومية والداعمين الدوليين وصنّاع القرار، من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني وتحقيق شراكة فعالة بينها وبين المؤسسات الرسمية، في سبيل بناء مجتمع أكثر عدالة ومشاركة ..

أهداف البحث

يهدف بحثنا هذا الى رصد التحديات و العقبات التي تواجه عمل هذه مؤسسات المجتمع المدني سواء كانت ادارية سياسية او اقتصادية و تضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية و حماية حقوق الانسان داخل المجتمع و يسلط الضوء ايضا على تقييم العلاقة بين الدولة و مؤسسات المجتمع و مدى تأثير السياسات العامة على فاعليتها و استقلالها و تقديم دراسة تساعد على الوصول الى حلول مقترحة و تقديم توصيات للتغلب على التحديات و تحسين البيئة الحاضنة لعمل مؤسسات المجتمع المدني

مشكلة البحث

رغم التوسع الكبير في عدد مؤسسات المجتمع المدني في العدد من الدول و الدور المتنامي الذي يلعبه في تعزيز المشاركة المجتمعية و التنمية و مراقبة اداء الحكومات الا المؤسسات ما زالت تواجه تحديات كبيرة تعيق قدرتها على اداء ادوارها بكفاءة و استقلالية و منها تحديات قانونية و تشريعية و صعوبات الية و تدخلات سياسية و امنية .

فرضيات البحث :

تواجه مؤسسات المجتمع المدني تحديات قانونية ادارية سياسية و مجتمعية تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على اداء دورها في تعزيز التنمية و حماية حقوق الانسان وان معالجة هذه التحديات سيساهم في تحسين فاعلية المجتمع المدني و توسيع مساحة الحريات و المشاركة الشعبية .

الفرضيات الفرعية

الفرضية الاولى :- هناك علاقة طردية بين قوة الاطار القانوني و فاعلية اداء منظمات المجتمع المدني و القيود السياسية و الامنية تمثل ابرز المعوقات اما استقلالية المجتمع المدني

الفرضية الثانية:- قلة الوعي المجتمعي بدور مؤسسات المجتمع المدني تضعف من تأثيرها في المجتمع المحلي.

منهجية البحث

من أجل دراسة تحديات عمل مؤسسات المجتمع المدني استخدمت المنهج التحليلي الوصفي هنالك من خلال دراسة تحليل النصوص القانونية وذلك على مطلبين المطلب الأول **التحديات السياسية** أما المطلب الثاني سيكون عن **التحديات الاجتماعية والثقافية**

مقدمة

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي المشاكل المالية. وتواجه العديد من هذه المؤسسات، وخاصة في البلدان النامية أو المتضررة من الأزمات، قيوداً مالية شديدة. يتم تمويل منظمات المجتمع المدني عادة من خلال المساعدات الدولية، أو الموارد الحكومية، أو الدعم العام. وفي أوقات الأزمات الاقتصادية أو في الحالات التي تكون فيها الحكومات غير قادرة على توفير الموارد المالية، تواجه هذه المؤسسات مشاكل خطيرة في تأمين التمويل. إن نقص الموارد المالية قد يؤدي إلى الحد من نطاق أنشطة المؤسسات وحتى إغلاق بعض مشاريعها وبرامجها الهامة. ويصبح هذا التحدي واضحا بشكل خاص عندما تحتاج المؤسسات إلى موارد مالية لتقديم الخدمات للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات[١]. أما التحدي التالي الذي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني فهو القيود القانونية والسياسية. في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان ذات الأنظمة الحكومية الاستبدادية، تواجه مؤسسات المجتمع المدني قوانين تعيق أنشطتها بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد تشمل هذه القيود متطلبات التسجيل وإنشاء المؤسسات، أو المراقبة الصارمة للأنشطة، أو القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع. وفي البلدان التي يكون فيها الفضاء السياسي مغلقا، قد تتعرض منظمات المجتمع المدني لتهديدات قانونية بسبب أنشطتها. على سبيل المثال، قد يتعرض أعضاء هذه المؤسسات للتهديد أو المضايقة أو حتى السجن بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان. ومن الممكن أن تعوق هذه القيود بشكل خطير قدرة هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها[٢]. علاوة على ذلك، تشكل التحديات الاجتماعية والثقافية أيضًا عقبات مهمة أمام أنشطة مؤسسات المجتمع المدني. وفي العديد من المجتمعات، وخاصة المجتمعات ذات النظم الاجتماعية والثقافية المحافظة، قد تواجه مؤسسات المجتمع المدني مقاومة ثقافية واجتماعية. كما تأتي هذه المقاومة من المؤسسات الدينية، أو الجماعات المحافظة اجتماعيا، أو حتى من أجزاء من المجتمع التي تتردد في تبني التغيير الاجتماعي وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد تواجه حقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين معارضة اجتماعية وثقافية قوية. وفي مثل هذه المجتمعات، يتعين على مؤسسات المجتمع المدني أن تجد استراتيجيات محددة لمواجهة هذه المقاومات وإقامة حوار اجتماعي وثقافي لزيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان تدريجيا[٣].

ومن التحديات الأساسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني هو نقص الوعي العام وجهل الأفراد بحقوقهم. قد لا يدرك العديد من الأشخاص في المجتمعات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني حقوقهم أو يفتقرون إلى القدرة على الدفاع عنها. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على مؤسسات المجتمع المدني، من خلال البرامج التعليمية والإعلامية، أن تعمل على تعريف الأفراد بحقوقهم وتمكينهم من استخدام الوسائل القانونية للدفاع عنهم إذا تم انتهاك حقوقهم. ويظهر هذا التحدي بشكل خاص في المجتمعات التي تعاني من ضعف أنظمة التعليم أو محدودية مساحة المعلومات[٤]. وأخيرا، تعتبر التحديات المتعلقة بالاتصالات والتعاون الدولي أيضا بمثابة عقبات أخرى أمام أنشطة مؤسسات المجتمع المدني. وفي كثير من الحالات، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى التعاون مع المؤسسات الدولية لتأمين التمويل وتعزيز

مصداقيتها وزيادة تأثيرها. ولكن في بعض البلدان، قد تؤدي العلاقات الدولية غير المستقرة أو العقوبات الاقتصادية إلى خلق عقبات أمام هذه المؤسسات في جذب الموارد والدعم الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تمنع بعض الحكومات منظمات المجتمع المدني من التعاون مع الهيئات الدولية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما قد يقلل من تأثير هذه المؤسسات على المستوى العالمي[٥].

كما تأتي هذه المقاومة من المؤسسات الدينية، أو الجماعات المحافظة اجتماعيا، أو حتى من أجزاء من المجتمع التي تتردد في تبني التغيير الاجتماعي وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد تواجه حقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين معارضة اجتماعية وثقافية قوية. وفي مثل هذه المجتمعات، يتعين على مؤسسات المجتمع المدني أن تجد استراتيجيات محددة لمواجهة هذه المقاومات وإقامة حوار اجتماعي وثقافي لزيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان تدريجيا[٦].ورغم كل هذه التحديات، تواصل مؤسسات المجتمع المدني عملها كمؤسسات مستقلة وفعالة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ويمكنهم التغلب على هذه التحديات واتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق أهدافهم من خلال تصميم استراتيجيات ذكية، واستقطاب الدعم الشعبي، والاستفادة من قدرات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية الأخرى[٧].

المطلب الاول : التحديات السياسية

وتواجه هذه المؤسسات، التي تعمل عادة على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تحديات سياسية عديدة في العديد من البلدان، مما قد يحد من قدراتها. يمكن أن تشمل التحديات السياسية الضغوط الحكومية، والتهديدات الأمنية، وانتهاكات الحريات الأساسية، والقيود القانونية، والتهديدات الخارجية التي تؤثر، بالإضافة إلى العقبات الداخلية، على أنشطة المؤسسات. ويتناول هذا القسم أهم التحديات السياسية التي تواجه هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها[٨].

اولاً : الضغوط الحكومية والقيود القانونية

أحد أكبر التحديات السياسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني هو الضغوط الحكومية والقيود القانونية. وفي العديد من البلدان، وخاصة تلك التي تحكمها حكومات استبدادية أو ديكتاتورية، تعمل الحكومات بشكل مباشر أو غير مباشر على منع أنشطة هذه المؤسسات. ويمكن فرض هذه القيود قانونيا من خلال إقرار قوانين تقيد أنشطة المجتمع المدني على سبيل المثال في بعض البلدان قد تكون القوانين التنظيمية التي تحكم تسجيل وإنشاء منظمات المجتمع المدني معقدة أو مقيدة عمداً ويمكن استخدام هذه القوانين لمنع إنشاء مؤسسات مستقلة أو لمراقبة أنشطة الحكومة. وفي حالات أخرى، قد تواجه منظمات المجتمع المدني تهديدات من الحكومات، بما في ذلك الإجراءات القانونية مثل مصادرة الأصول أو فرض غرامات باهظة أو حتى اعتقال أعضاء المنظمة بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان.[٩] وهذا النوع من الضغوط يمكن أن يؤثر على الدوافع السياسية لمؤسسات المجتمع المدني ويجبرها على تغيير استراتيجياتها. وفي الحالات التي لا تستطيع فيها مؤسسات المجتمع المدني العمل بشكل علني، فإنها قد تلجأ إلى أساليب سرية أو أقل فعالية، وقد يتضاءل تأثيرها. وفي ظل هذه الظروف، قد تعمل المنظمات الدولية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان على دعم هذه المؤسسات ومحاولة ممارسة ضغوط أكبر على الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان من خلال الوسائل الدبلوماسية أو الاقتصادية.[١٠]

ثانياً : قمع الحريات الأساسية

ومن التحديات الأخرى التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني قمع الحريات الأساسية مثل حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية الصحافة. وفي العديد من البلدان، وخاصة حيث تكون الديمقراطية ضعيفة، تتعرض الحريات الأساسية لضغوط. ويمكن ملاحظة هذا الوضع بشكل خاص في أوقات الأزمات السياسية أو الحروب أو القمع الاجتماعي. ومن الطبيعي أن تواجه مؤسسات المجتمع المدني التي تركز على حقوق الإنسان، والرقابة الحكومية، والتغيير الاجتماعي قيوداً على الحريات الفردية والاجتماعية. وقد تشمل هذه القيود حجب وسائل الإعلام، أو منع التجمعات العامة، أو إنشاء حواجز أمام الوصول إلى المعلومات[١١]. وفي هذه الحالة، ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني أن تسعى إلى استخدام أدوات أخرى مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لمواصلة أنشطتها. ويمكن أن تساعد هذه الأدوات المؤسسات على نشر رسائلها على نطاق أوسع وتعزيز جهودها، وخاصة في المجتمعات المغلقة حيث تسيطر الحكومات بشكل كبير على وسائل الإعلام والمعلومات. لكن هذه الأساليب تخضع أيضًا لقيود تقنية أو قمع من جانب الحكومات، وخاصة في المواقف التي تستخدم فيها الحكومات تقنيات متقدمة للمراقبة والرقابة[١٢].كما تعد من أبرز هذه التحديات هي محدودية الحريات المتاحة في الوطن العربي، والتي تظل أقل بكثير مقارنةً بالعديد من دول العالم. فلا زالت سلطات الدولة تتمتع بسلطة مطلقة، دون خضوع للمسائلة أو التغيير. وقد أشار تقرير عام ٢٠٠٤

إلى أن خمس دول عربية فقط تُعتَبَر ضـــمن الدول ذات الحريات المحدودة، بينما تصـــنف باقي الدول على أنها تفتقر تماماً إلى الحرية السياسية[١٣]. وعلى الرغم من النقاش حول الفروق النسبية بين هذه الدول، إلا أن جميعها تشترك في ضيق مجال الحريات الأساسية وحرية التعبير[١٤].تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة، منها ضـــعف الثقة من المجتمع، الذي يقف حائراً أمام هذه الظاهرة الجديدة وغير المعروفة. يعتمد الناس على المؤسسات الحكومية كجهة قوية تستطيع استعادة الحقوق، مما يقلل من أهمية أي جهود خارج نطاق السلطة الرسمية. لكن، ماذا لو تعرّضت الحقوق للانتهاك بشكل تعسفي من قبل الحكومة نفسها؟ هنا تتضح الحاجة إلى وجود هذه المنظمات كآلية لحماية الحقوق وتعزيز العدالة.

ثالثاً : انتهاك حقوق الفئات المستضعفة

وفي العديد من البلدان، يعد انتهاك حقوق الفئات الضعيفة مثل النساء والأقليات واللاجئين والمهاجرين أحد التحديات السياسية الرئيسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني. وفي المجتمعات التي يوجد فيها تمييز ممنهج، يتعين على مؤسسات المجتمع المدني أن تواجه العديد من العقبات السياسية والاجتماعية حتى تتمكن من الدفاع عن حقوق هذه الفئات. وقد تقاوم الحكومات مطالب منظمات المجتمع المدني بتغيير القوانين أو تأمين حقوق هذه المجموعات، وقد ترفض سن قوانين جديدة من شأنها ضمان حقوق هؤلاء الأفراد. وفي هذه الحالات، يتعين على مؤسسات المجتمع المدني أن تواجه باستمرار ضغوطاً من جانب المجموعات المعارضة لهذه التغييرات، سواء كانت مؤسسات دينية أو اجتماعية أو سياسية[١٥]. ويتجلى هذا الانتهاك للحقوق بشكل خاص في البلدان النامية أو البلدان ذات الأنظمة السياسية المعقدة والتي تعاني من أزمات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية. ويجب على منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المناطق أن تستخدم استراتيجيات لمواجهة التهديدات السياسية والاجتماعية، وخاصة في مجال التأثير على مؤسسات الحكومة وتغيير المواقف الثقافية والاجتماعية تجاه حقوق هذه الفئات[١٦].

رابعاً : المقاومة السياسية المحلية والدولية

إن التحدي السياسي الآخر الذي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها هو المقاومة السياسية المحلية والدولية. ويمكن أن تقوم بهذه المقاومات الحكومات والمؤسسات الحكومية، وحتى المجموعات الدولية التي لها مصالح اقتصادية أو سياسية في الحفاظ على الوضع الراهن. وفي كثير من الحالات، قد تعارض المجموعات السياسية الحاكمة أو المؤسسات المحددة التغييرات الاجتماعية والسياسية التي ترغب فيها مؤسسات المجتمع المدني وتحاول منعها من إحداث أي تأثير[١٧]. ئويمكن أن تكون هذه المقاومات على المستويين الوطني والدولي. وعلى المستوى الوطني، قد تقاوم مجموعات مختلفة الإصلاحات، وخاصة خلال أوقات التغيير السياسي والاجتماعي. وعلى المستوى الدولي، قد لا تدعم البلدان التي تواجه ضغوطاً دولية من أجل إصلاح حقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني من الناحية الاقتصادية أو الدبلوماسية. ومن الممكن أن تؤدي هذه المقاومات الداخلية والخارجية إلى تقويض جهود مؤسسات المجتمع المدني الرامية إلى إحداث تغيير دائم[١٨].

وأخيرا، تشا إن العوائق السياسية التي تعترض أنشطة مؤسسات المجتمع المدني متنوعة ومعقدة للغاية. وتواجه هذه المؤسسات ضغوطاً حكومية، وقيوداً قانونية، وقمعاً للحريات الأســـاســـية، ومقاومة اجتماعية يمكن أن تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها. وللتغلب على هذه التحديات، يتعين على المؤسسات استغلال الاستراتيجيات الذكية والأدوات الدبلوماسية والتعاون الدولي، واستخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي العام والتأثير[١٩].

المطلب الثاني : التحديات الاجتماعية والثقافية

وتواجه منظمات المجتمع المدني هذه التحديات أثناء ممارستها لأنشطتها. ويجب على هذه المؤسسات، وخاصة في البلدان التي تواجه قيوداً اجتماعية وثقافية، أن تعالج هذه التحديات من أجل تعزيز أهدافها في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. إن التحديات الاجتماعية والثقافية، وخاصـــة في المجتمعات ذات التقاليد والمعتقدات الثقافية الراســـخة، يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على أنشطة مؤسسات المجتمع المدني[٢٠].

اولاً : المقاومة الثقافية والاجتماعية للتغيير

تتمثل هذه المعوقات في نقص الكوادر المتخصصة التي تتمتع بثقافة العمل في المجتمع المدني. حيث ما زالت المعلومات المعتمدة غالبًا على تجارب سـطحية لدول مختلفة، وهو ما لا يعكس طبيعة المجتمع العربي والعراقي. علاوة على ذلك، فإن قلة الاحتكاك وعدم توفر دورات تثقيفية متخصصة ومتقدمة تعيق تطوير كفاءات تلك المنظمات.

إن أحد أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني هو المقاومة الثقافية والاجتماعية للتغيير. تسعى العديد من منظمات المجتمع المدني إلى إحداث تغيير اجتماعي، بما في ذلك التغييرات في المواقف الاجتماعية والمعتقدات والسلوكيات، وخاصة في مجالات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والقضايا البيئية. وقد تواجه هذه التغييرات مقاومة شديدة في المجتمعات ذات المعتقدات الثقافية أو الدينية المحددة. يوجد عائق فكري يتمثل في عدم فهم طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني. فعلى الرغم من ظهورها بعد الأحداث السياسية الأخيرة في العالم العربي، إلا أن المجتمع لا يزال يحتاج إلى توعية حول دورها أهدافها. لذا، من الضروري تعزيز التشريعات التي تدعم عمل هذه المنظمات، مما يمنحها المساحة اللازمة لتقديم مساهماتها بشكل فعال دون انتهاك للنظام العام.

فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية، تستمر تلك المؤسسات في ممارسة دورها في تقليل فعالية منظمات المجتمع المدني. وهذا يتجلى من خلال عدم توفير الفرص للتعاون والتنسيق بين الجانبين، حيث يعتمد الربط بينهما وبين أي مكون من مكونات المجتمع المدني على مجموعة معقدة من الشروط والإجراءات الرسمية. هذه الإجراءات غالبًا ما لا تتماشى مع طبيعة عمل هذه المنظمات، التي تتطلب سرعة في الحركة واستجابة فورية بعيدًا عن التعقيدات الإدارية [٢١].أشارت إحدى الباحثات في مجال المجتمع المدني إلى أن الدراسات أظهرت أن بالرغم من اعتماد الأسلوب الانتخابي في "منظمات المجتمع المدني"، إلا أن مؤشرات أخرى، مثل تداول السلطة، تكشف عن ضعف الممارسة الديمقراطية داخل تلك المنظمات. الكثير من الإجراءات تتم بشكل شكلي، مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار، وكذلك استمرار سيطرة النخب القيادية لسنوات طويلة، دون منح الفرصة للقيادات الشابة. هذا الأمر ساهم في ظهور ما يُعرف بظاهرة شخصنة المنظمات المدنية. يرتبط بوجود هذه الإشكاليات غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني، مما يؤثر سلبًا على سمعتها ويشوه مصداقيتها لدى الجمهور، بالتالي يقلل من قدرتها على إحداث الإصلاح أو التغيير في المجتمع.يمكن التغلب على هذه العقبات من خلال تعزيز التأهيل العلمي لنشطاء "منظمات المجتمع المدني"، والاستفادة من خبرات الكوادر الأكاديمية والعلمية لتطوير الجوانب الثقافية وزيادة المعرفة المتعلقة بأعمالهم. ومن المهم التركيز على تدريب الموظفين في هذه المجالات[٢٢]:

١. تأسيس المنظمة: تطوير نظامها الداخلي، تحديد هويتها، أهدافها، استراتيجيتها، والتوجيه لعملية اتخاذ القرار.
٢. البناء الديمقراطي: تعزيز الإدارة الرشيدة، التطوير الإداري، القيادة، وغيرها.
٣. إعداد التقارير وتهيئة المشاريع.
٤. تطوير مهارات الاتصال: تحسين اللغة، استخدام التكنولوجيا، وغيرها.
٥. إنشاء مراكز لتطوير الدراسات والبحوث والإصدارات المتعلقة بعمل منظمات المجتمع المدني.
٦. زيادة المعرفة في مجالات الحوار، الديمقراطية، حقوق الإنسان، النوع الاجتماعي، حل النزاعات، الصحة، وحماية الطفل.

يجب أن تكون صياغة استراتيجية التدريب هذه منظمة، بعيدة عن العشوائية، وتتميز بالاستدامة، مع الانطلاق من ثقافة وواقع المجتمع المدني في العراق.في العديد من المجتمعات، وخاصة في البلدان التي تلعب فيها التقاليد والقيم الثقافية دوراً قوياً في تشكيل السلوك الاجتماعي، قد تواجه مؤسسات المجتمع المدني معارضة ثقافية قوية. وتظهر هذه التحديات بشكل خاص عندما تعمل المؤسسات على تعزيز حقوق المرأة، أو تعليم حقوق الطفل، أو حماية حقوق الأقليات، أو التغيير الاجتماعي[٢٣]. على سبيل المثال، في بعض المجتمعات يقتصر دور المرأة تقليديا على مجالات معينة من الحياة الاجتماعية، وتواجه جهود مؤسسات المجتمع المدني لتغيير هذا الوضع مقاومة اجتماعية شديدة من بعض شرائح المجتمع. وقد تتعزز هذه المقاومات من خلال مجموعات دينية أو ثقافية أو سياسية لها معتقداتها الخاصة. ويجب على مؤسسات المجتمع المدني تعديل استراتيجياتها لمواجهة هذه المقاومات الثقافية والاجتماعية. وقد تشمل هذه الاستراتيجيات رفع مستوى الوعي، والتثقيف العام، والحوار المجتمعي، والتعاون مع الزعماء الثقافيين والدينيين لتعزيز التغيير الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، في المواقف التي يستغرق فيها التغيير الثقافي على نطاق أوسع وقتاً طويلاً، يتعين على المؤسسات أن تكون مستعدة للمشاركة في العمليات التدريجية للتغيير الاجتماعي وتجنب الهجمات المباشرة على هذه المعتقدات[٢٤].بالإضافة إلى ذلك، تكمن العقبة في عدم وضوح مفهوم المجتمع المدني لدى الكثير من العاملين في هذا المجال، وكذلك غياب وسائل إعلام متخصصة تروج لمجال المجتمع المدني. هناك ضعف في الجهود الإعلامية لتثقيف العاملين والمواطنين حول دور تلك المنظمات، حيث يتم اختيار النشاطات التي تتناولها وسائل الإعلام بشكل انتقائي. كما أن عدم وجود قاعدة بيانات شاملة لجميع منظمات المجتمع المدني والتي تكون متاحة للقنوات الإعلامية يعيق نشر الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات[٢٥].

يجب على منظمات المجتمع المدني أن تبذل جهودًا لإزالة الغموض وفهم المعاني التي تكتنف مفهومها لدى مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المثقفة. ويتعين عليها توضـــيح دورها وأهدافها من خلال مجموعة متنوعة من الوســـائل، مثل تنظيم الندوات وورش العمل التعليمية والتثقيفية، والاستفادة بشكل خاص من وسائل الاتصال التكنولوجية. كما ينبغي تعزيز التواجد في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، سواء المقروء أو المرئي أو المسموع، لما تمثله هذه الوسائل من قيمة كبيرة في نشر المعلومات بسرعة وفاعلية تصل إلى أوسع شريحة من الناس.

ثانياً : مشاكل في الوصول إلى المعلومات والتوعية

ومن التحديات الأخرى التي تواجه منظمات المجتمع المدني مشكلة الوصول إلى المعلومات والتوعية في المجتمعات التي تعاني من ضعف القدرة على الوصول إلى الموارد التعليمية والمعلوماتية. في العديد من المجتمعات، قد لا يتمكن الناس، وخاصة في المناطق الريفية أو الفقيرة، من الوصـــول إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الإنســـان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وفي مثل هذه المجتمعات قد يكون الوعي بالحقوق الفردية والاجتماعية والعمليات القانونية والمؤسسات الوقائية محدودا للغاية[٢٦] وقد يؤدي هذا الافتقار إلى الوعي إلى خلق مشاكل كبيرة وخاصة في مجالات مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأقليات والحريات الفردية. قد يكون الأفراد غير مدركين لحقوقهم وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني أن تسعى جاهدة إلى توفير المعلومات المتعلقة بحقوق الإنســـان للجمهور من خلال البرامج التعليمية وورش العمل التوعوية واســـتخدام وســـائل الإعلام المختلفة. إن اســـتخدام التكنولوجيات الجديدة، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية، يمكن أن يساعد مؤسسات المجتمع المدني على رفع الوعي العام على نطاق أوســـع. ويمكن أن تكون هذه الأدوات بمثابة أدوات فعالة لنقل المعلومات والتثقيف في مجال حقوق الإنســـان، وخاصـــة في المجتمعات التي تكون فيها مساحة وسائل الإعلام محدودة[٢٧].

ثالثاً : التحديات الناجمة عن الفقر والتفاوت الاجتماعي

ومن التحديات الاجتماعية الأخرى التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني هي المشاكل الناجمة عن الفقر والتفاوت الاجتماعي. وفي العديد من المجتمعات وخاصة في البلدان النامية يؤدي الفقر وعدم المساواة الاجتماعية بشكل مباشر إلى انتهاك الحقوق الإنسانية والاجتماعية للأفراد قد يفتقر الفقراء إلى القدرة على الوصـول إلى الخدمات القانونية وقد يُحرمون من الحماية الاجتماعية[٢٨].قد يؤدي هذا الوضـع إلى خلق العديد من المشاكل للأفراد وخاصة عندما يواجهون انتهاكات لحقوق الإنسان مثل التحرش الاجتماعي والتمييز والإساءة وينبغي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المناطق أن تستخدم استراتيجيات قادرة على مساعدة هذه الفئات اجتماعيا واقتصاديا وقد تشمل هذه الاستراتيجيات إنشاء خدمات دعم للفئات الضعيفة، والتدريب على مهارات العمل، وتقديم المساعدة المالية، وعقد ورش عمل التمكين ويجب على المؤسسات أيضًا أن تمارس الضغط بشكل مستمر لإحداث تغييرات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية القادرة على الحد من الفقر وعدم المساواة وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة[٢٩].

رابعاً : التحديات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية السريعة

ويمكن للتغيرات الاجتماعية السريعة أن تصبح أيضاً تحدياً خطيراً لمؤسسات المجتمع المدني. في عالم اليوم، تحدث التغيرات الاجتماعية بوتيرة سريعة، وخاصة في مجالات مثل العولمة، وتغير المناخ، والهجرة، والتطورات التكنولوجية. وقد تؤدي هذه التطورات إلى خلق قضايا جديدة لمؤسسات المجتمع المدني تتطلب استجابات سريعة ومرنة. ويجب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني قادرة على الاستجابة السريعة لهذه التطورات والتغيرات الاجتماعية[٣٠]. قد تتطلب الأزمات الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ أو الحروب من المؤسسات تغيير نهجها تجاه مساعدة اللاجئين والمتضررين. علاوة على ذلك، قد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى ظهور قضايا جديدة في مجالات الخصوصية، وأمن المعلومات، والحقوق الرقمية التي يتعين على المؤسسات معالجتها. وأخيرا، ينبغي إشراك مؤسسات المجتمع المدني في ويجب أن تكون هذه الدول مرنة في مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية، وأن تتخذ خطوات نحو تحقيق حقوق الإنســـان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية باستخدام استراتيجيات مناسبة، بما في ذلك التوعية والتعاون الثقافي واستخدام التكنولوجيات الجديدة[٣١].

المطلب الثالث : التحديات الاقتصادية

تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات كبيرة في ما يتعلق بالدعم والتمويل الذاتي، حيث يتوجب عليها الاعتماد عادةً على الإيرادات الداخلية أو التبرعات سواء المحلية أو الدولية. ومع تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المتنافسة على التمويل، أصبح هذا المشهد يتسم

ببيروقراطية تفوق حتى تلك الموجودة في المؤسسات الحكومية، مما أدى إلى تمسكها بالفلسفات الإدارية التقليدية. نتيجة لذلك، أصبحت هذه الكيانات أشبه بمقاولين فرعيين يعملون لصالح الحكومات أو الجهات المانحة، مما يؤثر سلباً على قدرتها على التفكير في إحداث تغييرات حقيقية أو التأثير على السياسات.علاوة على ذلك، فإن التنافس بين المنظمات الدولية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالأمم المتحدة، يؤدي إلى تكرار الدعم لذات الأنشطة لبعض منظمات المجتمع المدني، مما يعزز من بعض الظواهر السلبية مثل الفساد الإداري والمالي في عدد من هذه الكيانات[٣٢].وتواجه هذه المؤسسات، التي تسعى عادة إلى تحقيق أهداف اجتماعية وحقوقية وديمقراطية، تحديات اقتصادية عديدة في العديد من البلدان والمجتمعات، مما قد يؤثر سلباً على قدراتها المالية وكفاءتها. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى الموارد المالية، والاعتماد على الموارد الخارجية، والتقلبات الاقتصادية، والأزمات المالية التي يمكن أن تحد من أنشطة هذه المؤسسات. يتناول هذا القسم بالتفصيل التحديات الاقتصادية والحلول الممكنة لمواجهته[٣٣].

اولاً : نقص الموارد المالية

أحد أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه منظمات المجتمع المدني هو الافتقار إلى الموارد المالية. وتواجه العديد من هذه المؤسسات، وخاصة في البلدان النامية وفي أوقات الأزمات الاقتصادية، مشكلة تأمين التمويل والموارد المالية بشكل مستمر. ويصبح هذا الافتقار إلى الموارد مشكلة خاصة عندما يتعين على المؤسسات العمل في مجالات متنوعة مثل حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، والتعليم وتمكين المرأة، والاستشارات القانونية، والحماية الاجتماعية[٣٤]. وتعتمد هذه المؤسسات عادة على التمويل الخارجي من المنظمات الدولية والهيئات الحكومية، وحتى الدعم العام لتغطية تكاليفها. وفي أوقات الأزمات الاقتصادية، قد يؤثر انخفاض المساعدات الخارجية أو القيود المالية المحلية بشكل مباشر على أنشطة هذه المؤسسات. ويصبح هذا التحدي واضحا بشكل خاص عندما تكون الحكومات غير قادرة على توفير الموارد الكافية لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني أو غير راغبة في ذلك. وفي مثل هذه الظروف، يتعين على المؤسسات أن تتجه إلى مصادر جديدة للتمويل والحلول البديلة، مثل التمويل الجماعي، أو الشراكات مع منظمات غير حكومية أخرى، أو حتى الاستثمار في مشاريع اقتصادية صغيرة، لمواصلة أنشطتها. ومع ذلك، فإن تأمين الموارد المالية المستدامة لهذه المؤسسات يظل يشكل تحدياً أساسياً يتطلب اهتماماً خاصاً.[٣٥]

نظراً لأن التمويل يُعتبر عصب استمرار المنظمات، ينبغي عليها الانتباه إلى الأمور التالية:

١ – الحفاظ على استقلاليتها وعدم الاعتماد بالكامل على التمويل الخارجي، مع ضرورة وجود شراكة كاملة مع المانحين.

٢ – السعي للحصول على دعم من جهات مانحة متعددة ومستدامة.

٣– التأكد من أن المراجعة المالية تسير بشكل صحيح والتحقق من صرف المنح في الأوجه المحددة لها.

٤– العمل على إيجاد مشاريع لتوليد الدخل، مع اعتماد سياسة للتمويل الذاتي دون أن يؤدي ذلك إلى تحويلها إلى مشاريع تجارية تركز على الربح فقط.

٥– تطوير الكوادر البشرية في مجالات الإدارة والمالية[٣٦].

ثانياً : الاعتماد على الموارد الخارجية

ويعد الاعتماد على الموارد المالية الخارجية أيضًا أحد التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني. في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان النامية، تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على المنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية والدول المانحة للحصول على تمويلها. وقد يؤدي هذا الاعتماد إلى حدوث مشكلات، بما في ذلك الحد من استقلال المؤسسات وحرية عملها، وحتى الضغوط السياسية من جانب مقدمي الخدمات المالية[٣٧]. قد يشعر العديد من هذه المؤسسات أنه من أجل الحفاظ على مواردها المالية، يتعين عليها تطوير برامج ومشاريع تتوافق مع مصالح وسياسات الوكالات المانحة وليس مع المتطلبات والاحتياجات الحقيقية للمجتمع. كما أن التخفيضات أو الاقتطاعات في المساعدات الخارجية خلال أوقات الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل فترات الركود أو التغيرات في أولويات المساعدات الدولية، يمكن أن تفرض ضغوطاً شديدة على مؤسسات المجتمع المدني وتقلل من قدرتها على تنفيذ مهامها. وقد يؤدي هذا الاعتماد على المصادر الخارجية إلى جعل المؤسسات عرضة للخطر، وخاصة في البلدان التي تواجه عقوبات دولية أو سياسات اقتصادية تقييدية[٣٨].

ثالثا: التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية

وتشكل التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية على المستويين الوطني والعالمي تحدياً اقتصادياً آخر تواجهه مؤسسات المجتمع المدني. ويمكن أن يكون لهذه التقلبات تأثير كبير على الموارد المالية للمؤسسات وقدرتها على تنفيذ مشاريعها وبرامجها. خلال أوقات الأزمات أو الركود

الاقتصادي، تنخفض العديد من الموارد العامة والخاصة التي عادة ما تخصص لدعم مؤسسات المجتمع المدني. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في الموارد إلى إغلاق المشاريع، أو تقليص الخدمات المقدمة للفئات الضعيفة، أو حتى تقليص عدد الموظفين في المؤسسات. على سبيل المثال، خلال الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني انخفاض التمويل والموارد، مما حد من نطاق أنشطتها. وفي هذه الحالة، يتعين على المؤسسات استخدام أساليب مبتكرة لجذب الموارد المالية، وخاصة من خلال الموارد الداخلية والمشاركة العامة. كما يجب على المؤسسات تحسين قدراتها في إدارة الموارد المالية لتكون قادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية[٣٩].

رابعاً: الحاجة المتزايدة للبرامج الاقتصادية والاجتماعية

وفي ظل الظروف الاقتصادية المعاكسة، تشكل الحاجة المتزايدة إلى برامج اجتماعية واقتصادية لدعم الفئات الضعيفة تحدياً آخر يواجه مؤسسات المجتمع المدني. وفي العديد من البلدان، تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل خاص في مجالات الحد من الفقر، وفرص العمل، والتعليم والصحة، وحقوق الأقليات. ومع ذلك، في الأوقات الاقتصادية الصعبة، قد تواجه هذه المؤسسات تحديات خطيرة في تأمين الموارد لهذه البرامج. على سبيل المثال، في البلدان التي تواجه أزمات اقتصادية حادة، قد تزداد الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية والداعمة، ولكن مؤسسات المجتمع المدني التي تستجيب لهذه الاحتياجات تواجه قيوداً مالية وموارد بشرية. وفي هذه الحالات، يتعين على المؤسسات تطوير استراتيجيات لتحديد أولويات الاحتياجات وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية حتى تتمكن من استخدام مواردها بشكل أكثر فعالية مع الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في نفس الوقت[٤٠].

المطلب الرابع : الحلول والاستراتيجيات

ولمعالجة التحديات الاقتصادية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات. ومن بين هذه الاستراتيجيات زيادة القدرة على جمع الأموال من المصادر الداخلية. ويمكن أن يشمل ذلك حشد الدعم العام، وتنظيم حملات لجمع التبرعات، والتعاون مع القطاع الخاص. كما يمكن للمؤسسات أن تعطي الأولوية لتحسين إدارة مواردها المالية واستخدام أدوات مالية جديدة، مثل إنشاء صناديق الدعم أو استخدام التقنيات الرقمية لجذب التبرعات العامة[٤١]. ويمكن للمؤسسات أيضًا تعزيز تعاونها الدولي والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم. ويمكن أن تساعد هذه التعاونات في تعزيز الموارد المالية للمؤسسات وتمكينها من تنفيذ مشاريعها بشكل أكثر فعالية. وأخيرا، يتعين على مؤسسات المجتمع المدني أن تستغل المرونة والابتكار في مواجهة التحديات الاقتصادية. في أوقات الأزمات المالية، تستطيع المؤسسات البحث بشكل مؤقت عن حلول مؤقتة لمواصلة أنشطتها ومن ثم التخطيط باستراتيجيات طويلة الأجل لتأمين الموارد والتعامل مع المشاكل الاقتصادية[٤٢].

اولاً : العقبات النفسية:

يُعَدّ انعدام الثقة في منظمات المجتمع المدني من أبرز القضايا النفسية التي يعاني منها المجتمع العراقي، وهو يعود جزئيًا إلى عدم التزام بعض هذه المنظمات بالمعايير اللازمة من الشفافية والوضوح. تتداخل هذه المسألة أيضًا مع التأثيرات الخارجية التي تمارسها بعض الدول والمؤسسات السياسية، بالإضافة إلى علاقات تلك المنظمات بالأحزاب والشخصيات السياسية المحلية. تعكس أنشطة وبرامج هذه المنظمات الاحتياجات التي تفرضها المصالح السياسية علاوة على ذلك، تم تأسيس مجموعة من المنظمات غير الحكومية على أسس طائفية وعنصرية، ورغم عدم الإشارة إلى هذه التوجهات في لوائحها الداخلية، إلا أن ذلك يظهر في ممارساتها اليومية. في إطار التصدي لهذه المشكلة، قام المشرع العراقي بإعداد قانون خاص بالمنظمات غير الحكومية يهدف إلى تنظيم أعمال هذه الكيانات، والتخلص من المنظمات التي لا تلتزم، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على استقرار المجتمع. كما قامت السلطة التنفيذية بمتابعة تنفيذ هذا القانون لضمان تعزيز الشفافية والمصداقية في العمل المدني.

ثانياً : العقبات العملية:

تُظهر معظم أنشطة المنظمات غير الحكومية التركيز على تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل التعليمية، دون القدرة على تنفيذ مشاريع ملحوظة تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن العراقي. يعاني بعضها من نقص في المبادرة، مما يؤدي إلى ضعف في الأداء الفكري والعملي. يتضح هذا المعوق أيضًا من خلال التناقض بين الأهداف التي تسعى إليها منظمات المجتمع المدني وما يحدث فعليًا على الأرض. على سبيل المثال، في قضايا حقوق الإنسان، تواجه انتهاكات خطيرة من جهات متعددة، مما يجعل قدرة المنظمات على التصدي لهذا الحجم

الكبير من الانتهاكات محدودة. تسجل تلك المنظمات تناقضًا مؤلمًا في دعوتها لاحترام حقوق الإنسان، في الوقت الذي تعكس فيه الوقائع الأخرى تزايد هذه الانتهاكات، مما يساهم في شعور بالعجز. يبدو أن الوضع الحالي والظروف المحيطة بتأسيس هذه المنظمات لم تكن في صالحها، وأدت إلى رفض كثير من مطالبها، حتى من قبل المواطنين الذين ما زالوا ضحايا يبحثون عن حلول عملية تخرجهم من دوامة الانتهاكات اليومية[٤٣]. إضافةً إلى ذلك، هناك بعض المشاكل والمعوقات التي ترتبط بتركيبة المجتمع العراقي ووضعه والتي تؤثر على عمل "منظمات المجتمع المدني".

الخاتمة

تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات اقتصادية عديدة تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية وحقوق الإنسان. ومن أهم هذه التحديات نقص الموارد المالية، وهو ما يبرز بشكل كبير، وخاصة في البلدان النامية وفي أوقات الأزمات الاقتصادية. وكثيراً ما تعتمد هذه المؤسسات على الموارد المالية الخارجية والمساعدات الدولية، وعندما تتناقص هذه الموارد فإنها تواجه مشاكل خطيرة في مواصلة أنشطتها. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد على المصادر الخارجية يمكن أن يقلل من استقلال المؤسسات ويخلق ضغوطا سياسية للامتثال لسياسات الوكالات المانحة. كما يمكن للتقلبات الاقتصادية والأزمات المالية، بما في ذلك الأزمات العالمية، أن تؤدي أيضاً إلى تقليص الموارد المالية للمؤسسات وتقييد أنشطتها. وفي هذه الحالة، يتعين على المؤسسات أن تلجأ إلى استراتيجيات مبتكرة لجذب الموارد الداخلية والدعم العام. ويتمثل التحدي الآخر في الحاجة المتزايدة إلى برامج اجتماعية واقتصادية في ظل ظروف الفقر وعدم المساواة، مما يفرض ضغوطاً إضافية على مؤسسات المجتمع المدني. ويجب على هذه المؤسسات الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية من خلال التخطيط الفعال والإدارة المثلى للموارد. ولمعالجة هذه التحديات، يمكن للمؤسسات أن تستخدم مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك التعاون الدولي، وتحسين إدارة الموارد المالية، وتعزيز قدرات جمع التبرعات. وتشكل المرونة والابتكار في إدارة الأزمات المالية حلولاً فعالة أخرى لمواجهة هذه التحديات.

النتائج :

١. تواجه مؤسسات المجتمع المدني تحديات مركبة تشمل الجوانب القانونية ,القانونية , السياسية , الاقتصادية و الاجتماعية مما يضعف فاعليتها من تحقيق اهدافها .

٢. رغم وجود بيئة قانونية جزئية في بعض الدول لا تزال هناك فجوة بين النص القانوني و التطبيق الفعلي خاصة في الدول التي تقيد حرية التنظيم و التعبير .

٣. الضغوط الحكومية و الممارسات الاستبدادية تمثل عائقاً مباشراُ امام الاستقلالية و القدرة على العمل و غالبا ما تتخذ شكل مضايقات و قوانين قمعية او اجراءات تعسفية .

٤. تظهر الانضمة الاجتماعية و الثقافية المحافظة مقاومة كبيرة للتغيير الاجتماعي و خاصة في قضايا المرأة و الاقليات مما يضعف قبول المجتمع لدور المؤسسات المعنية .

٥. بالرغم من التحديات اثبتت مؤسسات المجتمع المدني انها ادوات فعالة في الدفاع عن الحقوق و الحريات خاصة حين تعتمد على استراتيجيات مرنة و تكنولوجيا التواصل و شراكات دولية .

التوصيات:

١. تعزيز الاطار القانوني لحماية مؤسسات المجتمع المدني و المدافعين عن حقوق الانسان مع ضمان عدم استخدام القوانين كأداة لتقييد الحريات .

٢. ضمان استقلال القضاء و مساءلة الجهات الامنية لردع الانتهاكات ضد الناشطين و المنظمات.

٣. نشر ثقافة حقوق الانسان داخل المجتمع و التوعية بدور مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية و الاجتماعية

٤. الاستثمار في التنكولوجيا و وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات فاعلة في التوعية و التواصل مع الجمهور .

٥. العمل على تنويع مصادر التمويل و تقليل الاعتماد على الجهات الخارجية من خلال شركات مع القطاع الخاص و المبادرات المحلية و تعزيز التعاون الاقليمي و الدولي بين المنظمات و بناء جبهات موحدة في وجه التحديات السياسية و الاقتصادية .

المصادر

[١]– الجعبي العاملي الملقب بالشهيد الثاني ، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ،تحقيق محمد كلانتر ، منشورات جامعة النجف الدينية ، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف :١٩٦٧ م

[٢] – الزيلعي ، تبيين الحقائق ، ط ١ ، المطبعة الكبرى بولاق ، مصر ، ١٣١٥هـ.

[٣] – علي الخفيف ، الضمان في الفقه الاسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧م .

[٤] – الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ط ٢ ، دار الكتب العربي ، بيروت ،١٩٨٢م .

[٥] –عبد الجبار حمد شراره ، نظرية نفي الضرر في الفقه الاسلامي المقارن ، رابطة الثقافة والعلاقات الاسلامية في الترجمة والنشر ، بلا مكان نشر ، ١٩٩٧م.

[٦] – علي الخفيف ، الضمان في الفقه الاسلامي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧م .

[٧] – الغزالي ، الوجيز في مذهب الشافعي ، مطبعة الآداب والمؤيد ، مصر ، ١٣١٧هـ .

[٨] – محمد حسن النجفي ، جواهر الكلام ، المطبعة الاسلامية ، طهران ، ط٦ ، ١٤٠٤هـ..

[٩] – العاملي ، وسائل الشيعة ، مؤسسة ال البيت ، قم المقدسة ،١٤٠٩هـ. . وهبة الزحيلي، نظرية الضمان ، دراسة مقارنة ، دار الفكر ، دمشق ،١٩٨٢م.

[١٠] – انور سلطان ، الموجز في النظرية العامة للالتزام ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،٢٠٠٥م .

[١١]– احمد سلمان شهيب و د. جواد كاظم جواد ، مصادر الالتزام (دراسة مقارنه بين القوانين المدنية والفقه الاسلامي) ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٥م

[١٢] – احمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة الاسلامية مقارنه بالقوانين الوضعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦هـ .

[١٣] – باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت ، ،٢٠٠٨ ص ٥٩.

[١٤] – محمد السيد سعيد، المجتمع المدني ودوره في الاصلاح، اعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الاصلاح، –٢٢ ٢١ حزيران، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الاسكندرية، ،٢٠٠٤ ١ط ، ص ٨٧.

[١٥]– اسامة السيد عبد السميع ، التعويض عن الضرر المعنوي (دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون) ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

[١٦] – امجد محمد منصور ، النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، دراسة مقارنة في القانون المدني الاردني والمصري والفرنسي ومجلة الاحكام العدلية في الفقه الاسلامي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٠م .

[١٧] – ابراهيم الدسوقي ابو الليل ، المسؤولية المدنية بين التقييد والاطلاق ، دار النهضة العربي١٩٨٠

[١٨]– احمد حشمت ابو ستيت ، نظرية الالتزام في القانون المدني الجديد ، مصادر الالتزام . مطبعة مصر ، ١٩٥٤م .

[١٩]– محمد عبد طعيس ، تعويض الضرر المعنوي في المسؤولية التقصيرية ، دراسة تطبيقية مقارنة ، بلا مكان نشر ، ٢٠٠٨م . م

[٢٠]– حسام الدين الأهواني ، الحق في احترام الحياة الخاصة ، دراسة مقارنة ، دار النهضةالعربية ، بلا سنة طبع .

[٢١] – وسام نعمت السعدي، مستقبل المجتمع المدني في العراق، المصدر السابق ,ص١٩.

[٢٢] – شهيدة الباز، المنظمات الاهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، صدر عن لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الاهلية العربية، انترناشيونال يو أي، القاهرة ،١٩٩٧ ص –٤٤. ٤٣.

[٢٣] – حسن علي الذنون ، المبسوط في شرح القانون المدني ، ج ٢) ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦ م .

[٢٤]– حسن علي الذنون ، النظرية العامة للالتزامات ، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٧٠م.

[٢٥] – جميل عودة، مسيرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق خلال عام ،٢٠٠٧ دراسة منشورة على شبكة الانترنت في الموقع الالكتروني .www.annabaa/org nbanews تاريخ آخر دخول للموقع ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢.

[٢٦] – زيد قدري الترجمان ، المسؤولية المدنية ، مطبعة الداودي ، دمشق ، ٢٠٠٧م ..

[٢٧] – سليمان مرقس ، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، معهد الدراسات العليا القاهرة ، ١٩٥٨م .

[٢٨] – سعدون العامري ، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية ، منشورات مركز البحوث القانونية ، مطبعة وزارة العدل ، بغداد ، ١٩٨١م

[٢٩] – صدقي محمد عيسى ، التعويض عن الضرر ومدى انتقاله للورثة ، (دراسة مقارنة)، ط ا ، المركز القيومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٤م .

[٣٠] – عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، ط٣ ، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت ،٢٠٠٠م .

[٣١] –عبد المجيد الحكيم ، الموجز في شرح القانون المدني ، المكتبة القانونية ، بغداد ،١٩٧٤ م.

[٣٢] – محمد عبدة الزغير، دراسة حول منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرط الاوسط وشمال افريقيا، المصدر السابق

[٣٣] – عبد المجيد الحكيم ، د. عبد الباقي البكري ، د. محمد طه البشير ، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني ، المكتبة القانونية ،

[٣٤] –عدنان السرحان ، الفعل غير المشروع الاضرار كأساس للمسؤولية التقصيرية) ، جامعة ال البيت ، الاردن ، ١٩٩٧م .

[٣٥] – عبد الحميد عثمان ، المفيد في شرح القانون المدني ، مصادر الالتزام ، دار النهضة

[٣٦] – جميل عودة ، مسيرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العراق خلال عام ٢٠٠٧ ، المصدر السابق

[٣٧] –عاطف النقيب ، النظرية العامة للمسؤولية الناتجة عن الفعل الشخصي ، الخطأ والضرر ، ط ا ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٣م

[٣٨] – علي حيدر ، درر الاحكام ، منشورات مكتبة النهضة ، بيروت ، بلا سنة طبع ٥٥– عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام ، احكام الالتزام ، القاهرة ، ١٩٥٩م . ٥٦ – عبد الباقي البكري ، شرح القانون المدني العراقي، نظرية الالتزام ، مطبعة الزهراء :

[٣٩] – بغداد ، ١٩٧١م . ٥٧– عز الدين الديناصوري و عبد الحميد الشورابي ، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء ، ط ا ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م

[٤٠]– غني حسون طه ، الوجيز في النظرية العامة للالتزام مصادر الالتزام) ، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٧١هـ.

[٤١] – محمد حسين علي الشامي، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠م ..

[٤٢] – محمد شكري سرور، مسؤولية المنتج عن الاضرار التي تسببها منتجاتها الخطرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣م .

[٤٣] – وسام نعمت السعدي، مستقبل المجتمع المدني في العراق ، المصدر السابق.